الفصل الأول

المقدمة

١,١ التمهيد

تعتبر الجريمة الجمركية من أبرز التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن. وتعد الجريمة الجمركية من أبرز الاختلالات بالقانون العام والقانون الجمركي الموحد. كما أنها تعد في بعض الأحيان من أخطر الجرائم الأمنية التي تواجه الدول في العصر الحديث. وتقوم الهيئة الاتحادية للجمارك بدور فعال في مكافحة الجرائم الجمركية استناداً لنصوص قانون العقوبات والقانون الجنائي، من أجل الحد من انتشار الجرائم الجمركية. حيث تقوم إدارة الجمارك بتطبيق أساليب ونظم حديثة ومتطورة من أجل اكتشاف الجرائم الجمركية بشكل سريع. وتبذل الهيئة الاتحادية للجمارك جهوداً كبيرة من أجل تطبيق قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تقوم بتوحيد الإجراءات ودعم الدوائر الجمركية المحلية، حيث تنتشر الدوائر الجمركية المحلية على عموم الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة (حسيبة، ٢٠١٩).

وتقوم الهيئة الاتحادية للجمارك بالعديد من المهام، لعل من بينها؛ احتساب الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع المختلفة المصدرة والمستوردة، استناداً لقانون الجمارك المعمول به في كافة المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية، كما تقوم الهيئة الاتحادية بمحاولة كشف الجرائم الجمركية، والحد من عمليات الغش في تلك المنافذ الجمركية. وتقوم الهيئة الاتحادية للجمارك بجهد ملحوظ لاكتشاف المخالفات الجمركية، ومحاولة توفير أدلة إثبات تلك المخالفات الجمركية واتباع الطرق القانونية من أجل إعمال القانون الجمركي الموحد من خلال السلطة التنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يسمح بمرور المخالفات الجمركية؛ إلا بعد إجراء عمليات المصالحة والقيام بدفع الغرامات في حالة الأوزان الزائدة. أما في حالة وجود ممنوعات؛ فيتم تحريك دعوى قضائية أمام القضاء بشأن المواد المحظورة من قبل الهيئة الاتحادية للجمارك، ثم يتولى القضاء تلك القضية وإنزال العقوبات بحق مرتكبيها. وبالتالي فإن الهيئة الاتحادية للجمارك تقوم بدور فعال من أجل تطبيق القانون والقيام بالجوانب الإجرائية للحد من انتشار الجرائم الجمركية. كما أن الهيئة الاتحادية للجمارك تقوم بحشد العاملين لديها في الموانئ البرية والبحرية والجوية، من أجل إيضاح المعايير التي تتخذها في حالة دخول وخروج البضائع المتنوعة، وتبسيط الرسوم الجمركية وتوفير التسهيلات اللازمة وفقاً للصالح العام.

ويمكن القول إنَّ تطبيق قانون الجمارك الموحد بين الدول الخليجية، الذي صادقت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة بموسوم القانون رقم (١٥) لسنة (٢٠٢٢)؛ قد سلط الضوء على الكثير من التحديات التي تتمثل في: وضوح الإجراءات الجزائية، وإيجاد تفسير للنصوص القانونية الخاصة بالجريمة الجمركية بشكل واضح؛ حيث إن تلك الإجراءات الجزائية من شأنها أن تحد من ارتكاب الجريمة الجمركية بشكل واضح.

وتركز هذه الدراسة على دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة، وتسلط هذه الدراسة الضوء على ما ورد بالقانون الجنائي وقانون العقوبات بشأن ارتكاب الجرائم الجمركية وأنواعها وتصنيفاتها، والعقوبات والغرامات لكل حالة على حده، وطبيعة الإجراءات الجزائية الملائمة للجرائم الجمركية.

١,٢ خلفية الدراسة

تأسست الهيئة الاتحادية الهيئة الاتحادية للجمارك منذ أكثر من مائة عام، ومرت بالعديد من المراحل إلى أن مرت بعهد المؤسسين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم

دبي رحمهما الله. وفي عام ٢٠٠٢ بدأ الاهتمام بتطوير الهيئة الاتحادية للجمارك، استناداً لقرار رقم ٧ /٦١٧ لسنة ٢٠٠١، والقرار رقم ١٥٧/١٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث تم إسناد تأسيس الهيئة الاتحادية للجمارك لأحد المكاتب الاستشارية العالمية.

وتم وضع قانون اتحادي للجمارك خاص الهيئة الاتحادية للجمارك، على أن يساهم في تطوير أداء الاتحاد الجمركي الخليجي، كما أن أداء الهيئة الاتحادية للجمارك كان مركزاً على توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية والبرامج الإلكترونية على مستوي المحليات، ثم على مستوي الدولة ككل، والقيام بتدريب الكوادر الفنية والقانونية والتنفيذية على مختلف الحالات والأساليب والمعايير المتنوعة؛ التي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء الجمركي بين الدول الخليجية.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الاتحادية للجمارك تم إنشاؤها بموجب القرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٣؛ ومن أبرز مهام الهيئة الاتحادية للجمارك القيام برسم السياسات الجمركية المتبعة، والقيام بمتابعة ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المرتبطة بالأعمال الجمركية. كما أنها تقوم بتنفيذ القانون الجمركي الموحد المعمول به بين الدول الخليجية. وتقوم الوحدات الجمركية في كل إمارة بالعمل مباشرة تحت إدارة الهيئة الاتحادية للجمارك، بما لا يتعارض مع القانون الجمركي بين الدول الخليجية. ومن أبرز أهداف الهيئة الاتحادية للجمارك هو تطبيق القانون وتسهيل حركة التجارة في المنافذ الجمركية من خلال توحيد إجراءات العمل الجمركي بما يساهم في ازدهار حركة التجارة بين الدول الخليجية (موقع الهيئة الاتحادية للجمارك، ٢٠١٩).

من ناحية أخرى، فإن قانون العقوبات الإماراتي يحتوي على الكثير من المواد القانونية؛ التي توضح الجرائم الجمركية وطبيعتها ومفهومها وتصنيفاتها (الجميلي، ٢٠١٢). كما أشار المليح (٢٠١٥) إلى أن النصوص القانونية وحدها لا تمثل الرادع الحقيقي؛ لعدم ارتكاب تلك النوعية من الجرائم، حيث يتطلب توافر عدد معين من الإجراءات منصوص عليها في القانون، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذها فور ارتكابها.

وقد أشار المظلوم، (٢٠١٣) إلى أن الجرائم الجمركية؛ هي الأفعال التي ترتكب مخالفة للقانون، وتأخذ الجرائم الجمركية العديد من التصنيفات والأساليب. وذكر العموش، (٢٠١٤) أن أنواع الجرائم الجمركية، تشير إلى تنوع العقوبات عليها؛ فمنها ما ينتهي بالغرامة، ومنها ما يستلزم إجراء تحقيق والمثول أما القضاء العالي للنظر في نصوص القانون واختيار العقوبة الملائمة، طبقاً للقانون الجنائي أو قانون العقوبات الإماراتي. وتشير احجيله، (٢٠١٨) أن الجرائم الجمركية رغم تنوعها؛ إلا إنَّ السلطات التنفيذية يجب أن تتبع أقصى درجات المهنية والالتزام بنصوص القانون، وعدم التهاون والتفريط في القضايا الكبيرة والخطرة.

١,٣ مشكلة الدراسة

رغم الجهود المبذولة في الحد من الجريمة الجمركية، إلا إنَّ نصوص القانون الجمركي الموحد المعمول به بين الدول الخليجية؛ يحتاج إلى مزيداً من النصوص التي تفسر وتوضح طبيعة الجرائم الجمركية التي تقابل كل جريمة على حده. كذلك فإن نصوص القانون الجمركي الموحد، المعمول به بين الدول الخليجية؛ لم يحقق الغرض المنشود من أجل انسيابية حركة التجارة بين الدول الخليجية؛ الأمر الذي يشير إلى عدم فعالية تلك القوانين (المليح، ٢٠١٥).

ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات الجزائية النافذة تحتاج أيضاً إلى تفسير وتوضيح؛ بحيث تكون الإجراءات الجزائية تتناسب مع الجرائم الجمركية. كذلك فإن العاملين بالهيئة الاتحادية للجمارك؛ بحاجه إلى مزيدٍ من الإيضاحات بشأن قانون الجمارك الموحد المعمول به بين الدول الخليجية (المظلوم، ٢٠١٣).

إنَّ أنواع الجرائم الجمركية، حسبما أشار العموش (٢٠١٥) تحتاج إلى الإيضاح لكي تتمكن السلطة التنفيذية من تطبيق الإجراءات الجزائية الملائمة. كما أكدت الجميلي (٢٠١٢) أن نصوص قانون العقوبات تحتاج إلى تحديد الجرائم الجمركية والعقوبات الملائمة لها. وذلك فإن الحمدوني (٢٠١٥) قد أكد في دراسته؛

إن هناك كثرة في النصوص القانونية، أدت إلى حالة من الالتباس لدى العاملين في الهيئة الاتحادية للجمارك، الأمر الذي انعكس سلباً على تطبيقاتهم الإجرائية الرامية للحد من الجريمة الجمركية.

وبالتالي، ففي ضوء الدراسات المتخصصة والمقابلات التي أجراها الباحث، وبعد التأكد من وجود مشكلة الدراسة، فإن الدراسة تعتمد على سؤال رئيس هو:

ما دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

١,٤ أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الأسئلة الآتية:

١. ما النصوص القانونية المتعلقة بمواجهة الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة؟
٢. ما القواعد الإجرائية الواجب اتباعها للحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة؟
٣. كيف يجري تطبيق الإجراءات الوقائية للحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة؟
٤. ما الضمانات القانونية الواجب توافرها لتطبيق نصوص مكافحة الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة؟

١,٥ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١. مناقشة النصوص القانونية المتعلقة بمواجهة الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.
٢. استنباط القواعد الإجرائية الواجب اتباعها للحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.
٣. دراسة التطبيقات الميدانية الوقائية الرامية للحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

٤. تحديد الضمانات القانونية الواجب توافرها لتطبيق نصوص مكافحة الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

١,٦ أهمية الدراسة

١,٦,١ الأهمية النظرية

تتجسد الأهمية النظرية للدراسة في موضوع خصوصية المخالفة الجمركية ذاتها، من خلال إجراءات البحث عنها، ووسائل إثباتها الفعالة المتمثلة في المحاضر الجمركية التي تكتسي حجية خاصة، إلى جانب جواز إثباتها بكافة الطرق القانونية المتاحة في القانون.

فالدراسة الحالية تساعد على الفهم الصحيح لنصوص قانون الجمارك، الذي يحول دون وضع أخطاء في أحكام المسؤولية الجزائية والمدنية في المنازعات الجمركية. إضافة إلى الأهمية القانونية المتمثّلة في الإلمام بالخصائص القانونية التي تميّز قواعد الجمارك؛ لا سيما في جانب المسؤولية الجزائية والمدنية والجزاءات المقرّرة لها تبعا لطبيعة المخالفة الجمركية.

كما تكمن الأهمية النظرية للدراسة في التعرف على النصوص القانونية، التي تضمن صحة سلامة الإجراءات الجزائية التي تتخذها السلطة التنفيذية للحد من ارتكاب الجريمة الجمركية. تسلط الدراسة الضوء على الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي تكشف عن طبيعة الجرائم الجمركية وأنواع الجرائم الجمركية.

١,٦,٢ الأهمية العملية (التطبيقية)

تركز الدراسة على التطبيقات الميدانية التي تتخذها السلطة التنفيذية؛ لتحقيق الأمن والاستقرار ومنع ارتكاب الجريمة الجمركية. حيث يأتي المجتمع الإماراتي على رأس المستفيدين من هذه الدراسة، حيث إن ارتكاب الجريمة الجمركية يعد نوعاً من أنواع التعدي على حقوق المجتمع والمواطن.

إنَّ مواجهة الجريمة الجمركية، يعني الحد من تلك الجرائم، ومنع الجرائم الجمركية التي تمس سيادة وهيبة الدولة. وهذا بدوره يؤدي إلى حماية الاقتصاد الوطني، وتحصيل الرسوم الجمركية الرامية إلى حماية الخزينة العمومية، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. وإن التقصير في الحد من ارتكاب الجريمة الجمركية يعد نوعاً من الإخلال بالواجب والحقوق الواجبات. وكذلك فإن أهل الاختصاص من القانونيين والسلطة التنفيذية، هم من أبرز المستفيدين من هذه الدراسة وذلك من أجل التأكيد على سلامة الإجراءات الجزائية والنصوص القانونية وعدم وجود ثغرات قانونية قد يستغلها البعض لارتكاب الجرائم الجمركية.

كما إن هذه الدراسة تناقش إشكالية الإجراءات الجزائية، في دولة الإمارات العربية المتحدة وماهية الجريمة الجمركية، وأنواع الجرائم الجمركية وأكثرها شيوعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١,٧ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية للدراسة: تقتصر على الإجراءات الجزائية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الحدود المكانية: تقوم هذه الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة،
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية التي تم فيها العمل بقانون الجمارك الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١,٨ منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي، لاستقراء النصوص القانونية الواردة في القانون الجنائي، وقانون العقوبات المتعلقة بارتكاب الجريمة الجمركية، وأساليب تلك الجرائم الجمركية. كما تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف طبيعة الإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الطرق التنفيذية والإجراءات الوقائية التي تتخذها حكومة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة الجريمة الجمركية. ويركز على الإطار النظري للجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك التعرف على تفسير النصوص القانونية والأحكام القضائية التي صدرت من قبل بشأن ارتكاب الجرائم الجمركية وضمانات تطبيق نصوص القانون الجنائي بشأن ارتكاب الجرائم الجمركية، وصحة الإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة للحد من الجرائم الجمركية.

كما تقوم الدراسة على استخدام المنهج النوعي؛ وذلك لدراسة العوامل والظروف والأسباب والمؤثرات الداخلية والخارجية التي أدت إلى ارتكاب الجرائم الجمركية، والتعرف على دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجرائم الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١,٩ مصطلحات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على العديد من المصطلحات من بينها ما يلي:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١,٩,١ الجريمة الجمركية

هي كل فعل مخالف للقانون يفضي إلى دخول أو خروج ممنوعات من المنافذ الجمركية، على أن يؤدي هذا الفعل إلى دخول ممنوعات أو أن يتم التحايل بدخول بضائع للمنافذ الجمركية تهرباً من الرسوم الجمركية (احجيلة، ٢٠١٨).

١,٩,٢ الإجراءات الجزائية

هي الإجراءات العقابية التي تتخذها السلطة التنفيذية، في حالة ضبط مرتكبي الجرائم، وغالباً ما تكون تلك الإجراءات منصوص عليها في قانون العقوبات أو القانون الجنائي (حسيبة، ٢٠١٩).

١,١٠ الدراسات السابقة

استعرضت الدراسة الحالية العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى موضوع الدراسة ومتغيراتها، وكانت من ضمنها؛ الأوراق البحثية المحكمة المنشورة في المجلات، ورسائل الماجستير والدكتوراه ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

١. دراسة هواري، وزيري، (٢٠٢٢) المعالجة القضائية للمنازعات الجمركية.

ناقشت خصائص وأركان الجرائم الجمركية، وكيفية معاينة ومتابعة تلك الجرائم، والتعرف على العقوبات المترتبة على مرتكبـيها. تكمن المشكلة في أن القانون الجمركي في الجزائر، ما يزال محافظا على نفس الخصوصيات رغم الإصلاحات والتعديلات التي أجريت عليه. لذلك فهو يتعرض باستمرار إلى انتقادات في جميع المستويات فيما يتعلق بالمخاطبين به أولا، والقضاة المعنيين بتطبيقه ثانيا. لذا من الضروري إعادة النظر جذريا في المبادئ والأصول التي تحكم التشريع الجمركي، وجعله أكثر ليونة ومسايرة للواقع

الاجتماعي والاقتصادي السائد، وذلك من خلال تخفيف القيود، وتقليل الأعباء على المخاطبين بأحكام التشريع الجمركي، وبخاصة الجزائية منها.

اعتمد البحث المنهج الوصفي، لأجل توضيح المفاهيم المتنوعة وخصائص ومميزات الجرائم الجمركية. إضافة إلى المنهج التحليلي، لغرض دراسة وتحليل الإجراءات الجمركية، ومعاينتها ومتابعتها والعقوبات التي تترتب عليها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: خصوصية الركن المادي، من خلال تحديد المشرع قائمة البضائع السلع الحساسة للتهريب، وتحديد قائمة البضائع الخاضعة لرخصة النقل. ما يزال الركن المعنوي للجريمة الجمركية ضعيفا بسبب الشك الذي يفسر لصالح المتهم، مما يستوجب جعله بارزا في التشريع الجمركي الجزائري. ما يزال الإثبات في هذه المسائل على عاتق المتهم خلافا للقواعد العامة، وهذا ما نص عليه قانون الجمارك الجزائري في نص المادة. لم يترك المشرع مجال للسلطة التقديرية للقاضي من أجل تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها، بل تمتد العقوبة لورثة المخالف في حالة وفاته، وهذا يدل على قسوة المشرع الجزائري في هذا الجانب.

أوصت الدراسة: إعادة النظر التفعيل الركن المعنوي، في الجرائم الجمركية. عدم الفصل بين قانون الجمارك وقانون مكافحة التهريب. إعادة النظر في مسألة العقوبات المشددة المفرطة، خاصة في العقوبات المالية.

٢. دراسة حولف، (٢٠٢٢). معالم القانون الجمركي بين تصنيف الجريمة وأساليب المتابعة.

هدفت الدراسة التعرف على معالم القانون الجمركي، بين تصنيف الجريمة وأساليب المتابعة. تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح معالم القانون الجريمة الجمركية، بسبب التقدم الهائل الذي شهدته المجتمعات في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية؛ فقد تطورت أساليب الإجرام، وأمكن للمجرمين استعمال تقنيات

متطورة ووسائل جديدة في ارتكاب الجرائم، مما أدى إلى اتساع نطاقها، لذا فقد تركز النقاش حول أساليب البحث والتحري عن الجريمة الجمركية وإثباتها، ومعاقبة مرتكبيها. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، لتحليل معالم القانون الجمركي بين تصنيف الجريمة وأساليب المتابعة.

وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على معالم القانون الجمركي بين تصنيف الجريمة وأساليب المتابعة. وقد توصلت إلى النتائج: لقد أعطى المشرع وفق المادة (٢٦٥) من قانون الجمارك، سلطة واسعة لإدارة الجمارك، عندما اسند تسوية بعض المنازعات إداريا دون اللجوء إلى القضاء، فجعل من النزاع إجراء إداري بحت. إنَّ تصنيف الجريمة يختلف بشكل كبير عن أساليب المتابعة. ولقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على تحديد أساليب تصنيف الجريمة، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من التعرف على الإطار النظري لمعالم القانون الجمركي، إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجانب القانوني والجانب الإجرائي مع اختلاف مجتمع الدراسة والبيئة المبحوثه.

٣. عدوني، (٢٠٢١). المنازعات المتعلقة بتحصيل الغرامات الجمركية:

هدفت هذه الورقة البحثية المنشورة؛ التعرف على المنازعات المتعلقة بتحصيل الغرامات الجمركية. برزت المشكلة، في أن المشرّع الجمركي عمل على تحديد المسؤولية الجزائية على الجرائم الجمركية، لأجل قمعها، لذلك وسع نطاقها بشكل شمل كل من له علاقة بارتكابها، ثمّ يطبّق الجزاء عليها بما يحدّ من ارتكاب تلك الجرائم، ولذلك طبّق المشرّع طرق خاصة لمعاينة المخالفات.

وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على المنازعات المتعلقة بتحصيل الغرامات الجمركية. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل المنازعات المتعلقة بتحصيل الغرامات الجمركية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: لأجل تخفيف الآثار السلبية للغش الضريبي والتهرّب من قبل المخالفين على حقوق الخزينة، فقد خوّل المشرع الجزائري للإدارة الجمركية وسائل أخرى للتحصيل الجبري للجزاءات المالية،

حينما تمارسه إدارة الجمارك عندما تملك حكما أو قرارا قضائيا أو قرارا إداريا تم إعداده وفقا لأحكام الواردة في قانون الجمارك والنصوص التنظيمية المتممة له، من ثم فهو يكرّس خصوصية قانون العقوبات الجمركي. ضرورة إعادة رفع قيمة الغرامات الجمركية. ولقد أوصت الدراسة بأهمية تحصيل الغرامات الجمركية بشكل كبير، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للمنازعات المتعلقة بتحصيل الغرامات الجمركية، إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي.

٤. دراسة رحماني، (٢٠١٩). خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة.

ناقشت الدراسة خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. وتكمن مشكلة الدراسة في أن المخالفة الجمركية تتميز بخصائص تختلف عن بقية الجرائم؛ من خلال خروجها عن بعض القواعد العامة للقانون، التي منحتها خصوصية ظهرت في نواحي عدة من قانون الجمارك، بدءً بأركانها وخصوصية إسهام السلطة التنفيذية في تحديد ركنها المادي، وإن الركن المعنوي غير ضروري لقيامها. ويلاحظ في شق المسؤولية عن المخالفات الجمركية؛ أنه مرتبط بالفاعل الظاهر في ارتكابها. إلى جانب الجزاء المتشدد وتنوع العقوبات المقررة فيها.

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجزائري؛ التي تشير إلى مواجهة المخالفات الجمركية وكيفية التعامل معها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: تتميّز القواعد التي تحكم الجريمة الجمركية بخصوصية بارزة تجعلها تتميّز عن جرائم القانون العام، من حيث أحكام تقرير المسؤولية ومعاينتها وإثباتها ومتابعتها. إن المخالفات الجمركية قد تنتهي بدفع الغرامة كنوع من أنواع العقوبة، إلا إذا كان تلك

المخالفات الجمركية ورائها وجود مواد ضاره. لا يمكن لمرتكبي جرائم التهريب الاستفادة من الظروف المخففة في الحالات الآتية: إذا ارتكب الجريمة موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته. إذا استخدم العنف أو السلاح في ارتكاب الجريمة. إذا كان الجاني محرض على ارتكاب الجريمة.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. وأوصت بإعادة النظر في مسألة التشديد المفرط في العقوبات، وبخاصة العقوبات المالية التي تتسبّب في زيادة الأعباء على مرفق القضاء نتيجة عدم تسديد المحكوم عليهم الغرامات مما ينعكس سلبا على إيراد الخزينة.

ولقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة رحماني؛ في التعرف على الإطار النظري للمخالفات الجمركية، إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجانب القانوني والجانب الإجرائي مع اختلاف البيئة المبحوثه.

٥. دراسة احجيله، (٢٠١٨). جرائم التهرب من الضريبة الانتقالية وإشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي.

ناقشت الدراسة جرائم التهرب من الضريبة الانتقالية، وإشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي. تكمن مشكلة الدراسة بوجود جرائم التهرب من الضريبة الانتقالية، وكذلك في إشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، لاستقراء نصوص القانون الإماراتي في مواجهة جرائم التهرب من الضريبة الانتقالية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على عقوبة التهرب من الضرائب في التشريع الإماراتي. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: إن المادة ٧ من القانون الاتحادي لسنة ٢٠١٧ بشأن الضريبة الانتقائية حددت لأي ممثل قانوني خاضع للضريبة، مدة (٢٠) يوما لإبلاغ الهيئة عن الأموال الخاضعة للضريبة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة جرائم التهريب. ولقد استفادت الدراسة

الحالية من هذه الدراسة؛ في التعرف على الإطار النظري التهرب، إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي.

٦. دراسة احبابو، (٢٠١٨). التكريس القانوني لنظام المصالحة في المادة الجمركية، ورقة بحثية منشورة،

هدفت هذه الورقة البحثية المنشورة؛ التعرف على التكريس القانوني لنظام المصالحة في المادة الجمركية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح النظام الجمركي المعني بتوضيح المادة الجمركية، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التكريس القانوني لنظام المصالحة في المادة الجمركية. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي، لتحليل التكريس القانوني لنظام المصالحة في المادة الجمركية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: تنفرد الجريمة الجمركية بخصائصها عن الجريمة في القانون العام، فمن حيث التجريم فهي تخرج عن مبدأ الفصل بين السلطات كما في الدستور، خاصة جرائم التهريب. وكذلك انعدام الركن المعنوي لقيامه على قرينة التهمة لا قرينة البراءة. تضييق حرية الأطراف في إتيان الأدلة وتقديمها، منها نظرا لخطورة الجريمة الجمركية والأضرار التي تسببها للدولة والمجتمع. تتسم الجرائم الجمركية من حيث الإثبات بخروجها عن المبادئ العامة سواء فيما يتعلق بعبء الإثبات أو بتقديم أدلة الإثبات، وذلك من خلال القرائن القانونية، إلى جانب المحاضر الجمركية ذات الحجية الخاصة في الإثبات، وما يترتب عنها من آثار المتمثلة في قلب عبء الإثبات وتقييد حرية القاضي الجزائي في الإقناع. كما أن النظام القانوني يجب أن يوضح المواد القانونية الخاصة بالجريمة الجمركية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على ضبط أساليب العمل الجمركي وفقاً للنصوص القانونية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على التكريس القانوني لنظام المصالحة في المادة الجمركية، إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي.

٧. دراسة حميش وبتيترة، (٢٠١٧). الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها.

تناولت الدراسة التعرف على الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في الجزائر. وتكمن مشكلة الدراسة في أنَّ القانون حدد مجال اختصاص إدارة الجمارك في المتابعات للأشخاص المخالفين، حين يمتد اختصاص إدارة الجمارك إلى مختلف المخالفات التي يقوم بها الأشخاص لمختلف القوانين والأنظمة التي تسهر إدارة الجمارك على تطبيقها، بشرط أن ينص قانون الجمارك على قمع هذه الجرائم والمخالفات.

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجزائري التي تشير إلى مواجهة الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في القانون الجزائري. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: إن أحكام قانون الجمارك الجديد (١٧) تعفي النيابة العامة وإدارة الجمارك من إقامة الدليل على وقوع الفعل من الأمر ومسؤوليته عنه لتقع على هذا الأخير. أما بالنسبة للقرائن الجمركية؛ فإن الغالبية منها مطلقة لا تقبل الإثبات بالدليل العكسي في مواجهتها، هذا ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة على المتهم. يلاحظ أن نظام الإثبات في الجرائم الجمركية لا يعرف توازنا من حيث حماية المصلحة، إذ نجد المشرع ما يزال أشد حرصا على مصلحة منه على حريات وحقوق الأفراد. كما أن الجريمة الجمركية يمكن التصدي لها بالعديد من الآليات والقوانين. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في القانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للجريمة الجمركية والتعرف على سبل وآليات مكافحتها إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجانب القانوني والجانب الإجرائي مع اختلاف البيئة المبحوثه.

٨. دراسة الحمدوني، (٢٠١٧). أثر العلم في تكوين القصد الجنائي دراسة مقارنة بين القانون المصري وقانون الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الورقة البحثية المنشورة؛ التعرف على أثر العلم في تكوين القصد الجنائي. وتكمن مشكلة الدراسة في أن العلم بالجريمة والعقوبة والرغبة في ارتكاب الجريمة يساهم في تشكيل القصد الجنائي لارتكاب جريمة ما. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل أثر العلم في تكوين القصد الجنائي دراسة مقارنة بين مصر والإمارات العربية المتحدة. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على أثر العلم في تكوين القصد الجنائي. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها؛ تضمن قانون الجمارك وسيلتين لتسوية المنازعات، إما بإتباع إجراءات التقاضي أمام الجهة القضائية التي تبت في القضايا الجزائية، ما دامت إدارة الجمارك لا تملك طريقا آخر، أو أن تقوم باتباع أسلوب ودي ألا وهو المصالحة الجمركية التي تعتبر الأسلوب الأمثل لحلها، باعتباره سبب من أسباب انقضاء الدعوى العمومية والجنائية. وإن الناس غالباً ما يعلمون بأن الجريمة المرتكبة فيها نية وقصد جنائي مسبق. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة غايات القصد الجنائي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أن ارتكاب الجرائم يسبقه نية وقصد جنائي إلا إنَّها تختلف عنها من حيث البيئة المبحوثه والتركيز على الجرائم الجمركية فقط.

٩. دراسة ريان، (٢٠١٧). إشكالية الركن المعنوي في الجرائم الجمركية دراسة مقارنة، ورقة بحثية منشورة.

تناولت الدراسة إلى إبراز أهمية الركن المعنوي في الجرائم الجمركية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن القانون الجمركي يواجه العديد من التحديات أبرزها ضرورة وجود تسهيلات جمركية التي قد تعتبر ضرورة

تشريعية لفتح أبواب الاستثمارات الخارجية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية. واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجنائي والقانون الجمركي وخاصة تلك القوانين التي تشير إلى الجرائم الجمركية والعقوبات الخاصة بكل حالة على حده. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها: الجريمة الجمركية لا تشترط توافر الركن المعنوي الذي يتجسد في القصد الجنائي، الذي يلزم النيابة العامة إثبات الركن الشرعي المادي، ليبقى الركن المعنوي مجرد عنصر إدارة، وكما تقع المسؤولية الجزائية على الفاعل الظاهر. مع أن توافر الركن المعنوي غاية في الأهمية لاعتبار وقوع الجريمة الجمركية.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجرائم الجمركية وأنواعها. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة من حيث تركيز الدراسة على الجوانب الإجرائية والقانونية في الحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

١٠. دراسة بوسقيعة، (٢٠١٦). المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية.

هدفت الدراسة إبراز أهمية المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن المنازعات الجمركية يجب تصنيفها لكي يمكن التعرف على طبيعة المادة القانونية التي تندرج تحتها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجمركي وخاصة تلك القوانين التي تشير إلى الجرائم الجمركية والتصنيفات الخاصة بكل حالة على حده. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها: إن الجرائم الجمركية قد تكون بسيطة وقد تكون معقدة وقد ترقي إلى مستوي الجرائم الكبيرة والخطيرة. لا تعطى أحكام المسؤولية الجنائية في

الجرائم الجمركية أهمية للركن المعنوي، مما يفسّر توسّع نطاق المسؤولية لتشمل أشخاصا ليس لهم علاقة بالجريمة، وهذا ما ساعد على ظهور مفاهيم جديدة تخصّ القانون الجمركي دون القانون العام، المتمثلة في نظام المستفيد من الغش. وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجرائم الجمركية وأنواعها وتصنيفاتها. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة من حيث تركيز الدراسة على الجوانب الإجرائية والقانونية في الحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

١١. دراسة المليح، (٢٠١٥). صحة الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة.

تناولت الدراسة التعرف على صحة الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة. وتكمن مشكلة الدراسة في التأكيد على أهمية الإجراءات الجزائية ودورها في مواجهة الجريمة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الإجراءات الجزائية ودورها في مواجهة الجريمة. اعتمد المنهج التحليلي، لأجل قراءة تحليلية لمختلف نصوص القانونية، والاستعانة بالاجتهادات القضائية، والقرارات الصادرة من المحكمة العليا.

وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها: لم يعط المشرّع الجمركي تعريفا دقيقا للمستفيد من الغش، وإنما عدّد بعض الأفعال التي يعتبر مرتكبيها مستفيدا من الغش وبالمقارنة مع الاشتراك في القانون العام؛ نجد أنّ مفهوم الاستفادة من الغش أوسع من الاشتراك كونها تمتدّ إلى السلوك اللاحق لتمام الجريمة. واعتبر المشرّع المصادرة كجزاء أصلي في الجرائم التي تشكّل مخالفات من الدرجة الثالثة المتعلّقة بالبضائع المحظورة، أو الخاضعة لرسم مرتفع أو كجزاء تكميلي، بالإضافة إلى الغرامة الجمركية وعقوبة الحبس في كل الجنح الجمركية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الإجراءات الجزائية على كافة الجرائم الإلكترونية والجرائم الجمركية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للإجراءات

الجزائية والجريمة إلا إنَّها تختلف عن هذه الدراسة في دراسة الجريمة بشكل عام دون النظر في نوع محدد من الجرائم.

١,١١ التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الانتهاء من عرض الدراسات السابقة، يقدم الباحث في هذا القسم تعقيبا على تلك الدراسات يشمل الفقرات الآتية: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وأوجه الاختلاف. أوجه استفادة الدراسة من تلك الدراسات. وأخيراً ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات.

١,١١,١ أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتبين من تحليل الدراسات السابقة، إن الدراسة الحالية تشابه غالبية الدراسات السابقة: فقد تشابهت مع دراسة المظلوم (٢٠١٣) في مسألة حتمية المواجهة الأمنية لمرتكبي الجرائم الجمركية. وتشابهت مع دراسة العموش (٢٠١٤) التي أشارتْ إلى وجود آثار اجتماعية للجرائم بصفة عامة ومن بينها الجرائم الجمركية. وتتشابه المليح (٢٠١٥) بضرورة إحكام الإجراءات على من ارتكب الجرائم الجمركية. كما تتشابه مع دراسة بوسقيعة (٢٠١٦) التي ناقشت المنازعات الجمركية ومفهومها وتصنيفاتها وأنواع الجرائم الجمركية.

وقد تشابهت مع دراسة ريان (٢٠١٧)؛ ودراسة الحمدوني (٢٠١٧) اللتان أكدتا على ضرورة توافر النية والركن المعنوي والقصد عند ارتكاب الجرائم الجمركية. وتتشابه مع دراسة تيترة (٢٠١٧) في موضوع الجريمة الجمركية وآليات مواجهتها. ودراسة احجيله (٢٠١٨) التي أشارت إلى جريمة التهرب من الرسوم الجمركية في الإمارات العربية المتحدة وأسبابها. وأخيرا تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة حسيبة (٢٠١٩) التي أكدت على خصوصية الجرائم الجمركية، وأشارت إلى طبيعة الجرائم الجمركية والجوانب الإجرائية.

كما تشابه هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في المنهج المتبع وهو؛ المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي.

١,١١,٢ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث: إن دراسة الجميلي (٢٠١٣) لم تتطرق إلى الجوانب الإجرائية. واختلفت مع دراسة المظلوم (٢٠١٣) التي ركزت على الجانب الإجرائي أو التطبيقي؛ دون النظر إلى الجانب القانوني. واختلفت مع دراسة العموش (٢٠١٤) التي أغفلت التركيز في الجرائم الجمركية والعقوبات الملائمة لها إجرائياً. وتختلف مع دراسة المليح (٢٠١٥) التي ركزت على الجانب الإجرائي مع غياب الطابع القانوني لهذه الدراسة. وتختلف مع دراسة بوسقيعة (٢٠١٦) التي ناقشت الإطار النظري للجرائم الجمركية؛ دون التطرق إلى الجوانب الإجرائية.

كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة ريان (٢٠١٧)؛ ودراسة الحمدوني (٢٠١٧) اللتان أغفلتا الجانب الإجرائي في مواجهة الجريمة الجمركية. واختلفت مع دراسة تيترة (٢٠١٧) التي ركزت على الجوانب النظرية، ولم تشير إلى وضع الإمارات العربية المتحدة وطرق مواجهتها للجريمة الجمركية. وتختلف مع دراسة احجيله (٢٠١٨) في عدم تطرقها إلى الجريمة الجمركية والجوانب الإجرائية المصاحبة لها.

وأخيرا تنوعت أماكن تلك الدراسات، منها على سبيل المثال دراسة حسيبة (٢٠١٩)؛ رحماني، (٢٠١٩)؛ دراسة حميش وبتيترة، (٢٠١٧) التي أجريت في الجزائر. ودراسة الحمدوني، (٢٠١٧) حول أثر العلم في تكوين القصد الجنائي، دراسة مقارنة بين القانون المصري وقانون الإمارات العربية المتحدة.

١,١١,٣ أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة نقاط منها: استفاد من دراسة الجميلي (٢٠١٣) من حيث السرد القانوني لنصوص ومواد القانون الجمركي، وقانون العقوبات الإماراتي والمواد المشار إليها بارتكاب الجرائم الجمركية وأنواعها وتصنيفاتها.

أ. وإعداد الإطار النظري لهذه الدراسة.

ب. الاستفادة من المراجع الحديثة لتلك الدراسات.

ج. تحديد الأساليب الإحصائيَّة المناسبة.

د. كما يمكن الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، ومقارنتها بتلك النتائج؛ سواء أكانت سلبا أم إيجابا.

١,١١,٤ ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات

تميزت هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة؛ بالحدود الموضوعية، والحدود الزمانية والمكانية. حين انفردت بمناقشة الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١,١٢ هيكل الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول، وكما يأتي:

الفصل الأول: المقدمة عرضت التمهيد للدراسة وخلفية الدراسة ومشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهدافها ومنهجية الدراسة ومصطلحات الدراسة والدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة وهيكل الدراسة.

الفصل الثاني: ماهية الجريمة الجمركية والنصوص القانونية لمواجهتها، حيث يشمل:

المبحث الأول: توصيف الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: الجريمة الجمركية في القانون بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثالث: الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويشمل الإجراءات التي يتخذها مأمور الضبط القضائي بشأن الجريمة الجمركية ومفهوم الإجراءات الجزائية وتحديد اختصاصات مأمور الضبط القضائي. والتفتيش والاستيقاف والقبض على مرتكبي الجرائم الجمركية وضمانات ومبررات الإجراءات التي يتخذها مأمور الضبط القضائي وحق المتهم في الصمت وإثبات الاتهام.

الفصل الرابع: التطبيقات الميدانية الوقائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تحتوي على العديد من النقاط من بينها أنماط الجريمة الجمركية ومرتكبي الجريمة الجمركية وأساليب العمل الوقائي للحد من الجريمة الجمركية والسياسات التي تتخذها الجهات المعنية في الحد من الجريمة الجمركية وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الجريمة الجمركية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية وما تميزت به هذه الدراسة وأوجه القصور في هذه الدراسة.

١,١٣ خلاصة الفصل الأول

لقد ناقش هذا الفصل أساسيات الدراسة، وبيان لمقدمة وخلفية الدارسة، المختلفة، وتبلورت من المشكلة من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث. وقد ترشح عن المشكلة أربعة أسئلة لتحقيق أهداف الدراسة. والتي يراد الإجابة عليها من خلال مناقشة الدراسة في الفصول التالية. كما استعرض هذا الفصل؛ الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة، ثم بين مصطلحات الدراسة للدراسة.

تلا ذلك عرض إحدى عشرة دراسة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وتم تسليط الضوء على نتائجها وتوصياتها. تم التعقيب على الدراسات السابقة من حيث: أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف، ومدى استفادة الدراسة الحالية من تلك الدراسات، وما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات. وأخيرا تم بيان الهيكل العام لفصول الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA